TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at :
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poltic

Tikrit Journal For Political Science

Russian Federation and the United States of America: geostrategic directions to manage the Ukrainian crisis

Dr. Attarid Awadh Abdulhameed *

Nahrain University- college of Political Science

Article info.

Article history:
- Received 16 May 2019
- Accepted 27 May 2019
- Available online 16 June 2019

Keywords:
- Russian
- US
- geostrategic
- Ukrainian crisis
- International studies

Abstract: Ukrainia Remains of huge importance to Russian Strategy because of its Strategic importance. For being a privileged Postion in new Eurasia, without its existence there would be no logical resons for eastward Expansion by European Powers.

As well as in Connection with the progress of Ukrainian is no less important for the USA (VSD, NDI, CIA, or pentagon) and the European Union with all organs, and this is announced by John Kerry.

There has always ben Russian Fear and Fear of any move by NATO or USA in the area that it poses a threat to Russians national Security and its independent role and in funence on its forces especially the Navy Forces.

There for, the Crisis manyement was not Zero sum game, there are gains and offset losses, but Russia does not accept this and want a Zero Sun game because the USA. And European exteance is a Foot hold in Regin Which Russian sees as a threat to its national security and want to monopolize control in the strategic Qirim.

* **Corresponding Author: Attarid Awadh Abdulhameed, E-Mail: dr.attarid@gmail.com ,Tel:07902400041 , Affiliation**: Nahrain University- college of Political Science

روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية: التوجهات الجيوستراتيجية لإدارة الأزمة الأوكرانية

م.د . عطارد عوض عبد الحميد

كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 16/ايار/2019
- القبول : 27/ايار/2019
- النشر المباشر : 2019/6/16

الكلمات المفتاحية :
- روسيا
- امريكا
- الجيوستراتيجية
- الازمة الاوكرانية
- الدراسات الدولية

الخلاصة : تظل أوكرانيا بثقلها الجيوبولتيكي حاضرة بعيون الروس، لكونها موضع قطب الرحى في المشروع الاوراسيوي أو فيما يطلق عليه الجيوبولتيكيين (الاوراسيوية الجديدة)، فمن دون وجودها الجيو استراتيجي والاقتصادي والعسكري، لن يكون هناك فضاء مصمماً بقوة لإيقاف شبق القوى الاوروبية للتوسع شرقاً .وبالمقابل، لا تقلّ أوكرانيا أهمية بالنسبة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، لقد رمت الولايات المتحدة الأمريكي بكل ثقل مؤسساتها(USAD–NDI–CIA) ، البنتاغون، للتأثير في الاوضاع الأوكرانية وخلق أزمة كبيرة مع موسكو، ليتسنى للولايات المتحدة وحلفائها الاوربيين اخراج أوكرانيا من التأثير الروسي، والأسلوب الذي جرى استخدامه في جورجيا أعيد تطبيقه في اوكرانيا، حتى جون ماكين السناتور الأميركي المعروف، قد ساهم مساهمة فاعلة في المشاركة بالتظاهرات التي تستهدف موسكو وحلفائها الاوكرانيين .لهذا ظلت موسكو متوجسة من الحركات التي يجريها الناتو والأمريكان في المحيط الأوروبي الأقرب لحدود روسيا، والتي حذرت موسكو الغرب منها، والتي اسموها (الالعاب الجيوبولتيكية) لذلك أرادت موسكو إدارة الأزمة الاوكرانية على قاعدة تخفيض (تقليل) الخسائر الجيو استراتيجية، تبعا لما ارادت الولايات المتحدة الاميركية وحلف الناتو تحقيقه في جزيرة القرم، بالتخطيط والاعداد لإقامة قاعدة عسكرية في جزيرة القرم، وهذه لو كتب لها النجاح، من شأنها أن تطيح بالأمن القومي الروسي، وبمقدورها خنق القوة البحرية (اسطول البحر الاسود .(

لذلك تظل ادارة الأزمة الاوكرانية تحمل في طياتها بعض المكاسب وشيء من الخسائر، ومن الصعب على روسيا قبول غير المعادلة الصفرية، فيما أي مستوى من الربح تحققه الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها الاوروبيين، يعد موطئ قدم لها يمكن أن يتم البناء عليه مستقبلاً، وعلى وفق ذلك اختارت روسيا أن تكون متعاونة مع أوروبا وتتقاسم المصالح في الأمور الاقتصادية، فيما إرادت الاستحواذ واحتكار السيطرة في موضوعة القرم الاستراتيجية.

المقدمة :

جرى الاعتقاد بعد الحرب العالمية الثانية بأن الجغرافيا السياسية، لم تعد **(تحظى)**/ أو **(تشغل)** ذلك الحيز الذي سبق وأن شغلته، وما تولد عن ذلك من نظريات جيوبولتيكية كبرى **(سبيكمان– ماكندر)**، إلا أن تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991، أعاد طرح موضوعة الجيوبولتيكيا على استقامتها لتشمل توسيع المجالات الحيوية، استثمار الجغرافيا للإحاطة بالأعداء المحتملين، تخفيف بخل الطبيعة إزاء بعض الدول.

وعلى وفق ذلك اعيد فهم الجيبولتيكيا في ظل ما شهده العالم بعد تغيير موازين القوة وانتقالاتها، فالجيوبولتيك ليس هو ما تفرضه الجغرافيا، بل ما ذا تريد الدولة من الجغرافيا بحسب (ألكسندر دوغين).

ومن الطبيعي إن تظل روسيا الاتحادية أكثر توجساً وحذراً من مغبة غدر الجغرافيا، لاسيّما وأنها من دون البحر الاسود تتحول إلى دولة شبه مغلقة، على العكس فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بفضاء بحري كبير ومفتوح خلال العام كله. لذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية بعد وصول **(بوتين)** للسلطة، بجد ودون كلل مع حلفائها الغربيين، وبعض من الشخصيات والقوى الاوكرانية المرتبطة بالمؤسسات الأمريكية، على حرمان روسيا من الممكنات الجيوبولتيكية المتاحة لها، من خلال كبح طموح التفكير الروسي **(بالاوروأسيوية الجديدة)** ومنعها من خلق هذا الفضاء الذي يعزز موقعيتها الجيوبولتيكية، ويمنع محاصرتها، وهذا يرتكز على شقين هما:

الأول: اخراج اوكرانيا **(الحافة الحادة لاوراسيا)** من التأثير الروسي بما تحتضنه من موقع القلب وهو شبه جزيرة القرم، موطن الاسطول الروسي.

الثاني: حرمان روسيا من إعادة الضرس الأوارسيوي (تركيا) للتعاون الجيوبولتيكي في أطار أوراسيا الجديدة والتوجه شرقاً.

ومن المناسب الاشارة إلى أنه مثلما خططت الولايات المتحدة الأمريكية لإخراج اوكرانيا من التأثير الروسي، حتى لا تساهم بتشكيل الفضاء الامبراطوري الأوراسيوي، فقد عملت روسيا على حرمان الولايات المتحدة الأمريكية من الانتفاع من أوكرانيا، فالتأثير الأوكراني الجيوبولتيكي من دون القرم لا يساوي شيء، واذا ما كانت الولايات المتحدة الأمريكية غير قادرة على فرض معادلة صفرية في أوكرانيا لصالحها عن طريق بعض الالعاب الجيوبولتيكية، فإن روسيا وبهدوء تام، حولت شبة جزيرة القرم (نقطة الضعف الجيبولتيكية) التي راهنت عليها الولايات المتحدة الأمريكية، وفي معادلة صفرية لصالحها بضمها نهائياً للفضاء الروسي، وعندئذ لن يكون ممكناً بعد طرح موضوع العوز الجيوبولتيكي لروسيا عندما أمنت الطريق البحري الممتد ميناء **(سيفاستبوبول)** على البحر الاسود إلى ميناء **(طرطوس)** على البحر المتوسط .

تحت هذه الاوضاع حاولت روسيا والولايات المتحدة الأمريكية إدارة الصراع في الأزمة الأوكرانية، مدفوعتين بالإدراك الراسخ، بأن من يسيطر على هذه المنطقة، من شأنه أن يفرض أجندة إعماله على طاولة التفاوض وتقاسم المصالح وتأمينها.

أهمية البحث: شهدت جمهورية أوكرانيا تجاذبات جيوستراتيجية منذ أواخر عام 2013، والتي يمكن أن توصف بكونها أزمة، قادت إلى تداعيات دولية واسعة باتت تهدد أمن القارة الأوروبية، لما تخللها من تدخلات خارجية، ولاسيّما التنافس الروسي– الأمريكي على النفوذ في المنطقة.

إشكالية البحث: تنبثق إشكالية البحث من تنافس القوى الدولية الكبرى والمتمثلة بروسيا الاتحادية من جهة والولايات المتحدة الامريكية وحلفائها الأوروبيين من جهة ثانية، على أوكرانيا نظراً لموقعيتها في التوازن الاستراتيجي بين روسيا وحلف الناتو، فضلاً عن كونها منطقة مرور كبرى لأنابيب النفط والغاز الروسية المتوجهة صوب أوروبا.

فرضية البحث: ينطلق البحث لإثبات فرضية مفادها: **(شكلت الأزمة الأوكرانية إحدى أهم أوجه إدارة الصراع الروسي مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين، لذلك يعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم قراراً استراتيجياً يتعلق بالأمن القومي ومستقبل الدور العالمي لروسيا).**

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي أي الانتقال من خصوصية الازمة الأوكرانية وأداء القوى الدولية فيها ومدى تأثير ذلك على المكانة الدولية لتلك القوى، فضلاً عن الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي لأحداث الأزمة الاوكرانية، وأداء كلا من روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية تجاه تلكم الأزمة.

هيكلية البحث: بغية معالجة مشكلة البحث وفرضيته، تم توزيع الهيكلية إلى المحاور الآتية:

المطلب الأول: جيو استراتيجية أوكرانيا: مثابة روسيا نحو الغرب

المطلب الثاني: الأزمة الأوكرانية

المطلب الثالث: الأداء الاستراتيجي لروسيا الاتحادية تجاه الأزمة الأوكرانية

المطلب الرابع: الأداء الاستراتيجي الأمريكي تجاه الأزمة الأوكرانية

المطلب الأول: جيو استراتيجية أوكرانيا: مثابة روسيا نحو الغرب

لقد كان أرسطو أول من تحدث عن قوة الدولة المستمدة من توازن ثرواتها مع عدد ساكنيها، وظلت أفكار ربط الممارسات السياسية بالخصائص الجغرافية تتطور بإسهامات فلسفية متعاقبة. واكتسبت هذه الأفكار دفعة قوية بما كتبه ابن خلدون في مقدمته الشهيرة. وطرداً مع التطور فقد شهدت العقود الأولى للقرن الثامن عشر في فرنسا، ظهور أفكار جغرافية سياسية رصينة، صاغها مونتسكيو. ولكن مرحلة تحول هذه الأفكار إلى علم جاءت على يد السويدي رودلف كيلين، وأيضاً الألماني فردريك راتزل. ويقسم البعض مراحل نشأة وتطور علم الجغرافيا السياسية إلى ثلاث مراحل هي[1]:

الأولى: مرحلة الحتم الجغرافي (الجغرافيا السياسية التقليدية).

الثانية: مرحلة الدولة ككائن حي (الجيوبوليتيك).

الثالثة: المرحلة المعاصرة (الجيواستراتيجي).

وتحتل أوكرانيا[*] موقعاً حساساً وفاصلاً أكبر بين روسيا وأوروبا، وتشكل الحافة الأكثر غنى جيو استراتيجياً بين الشرق والغرب، إذ تحمل أكثر من نصف مساحة البوابة الشرقية المؤدية إلى أوروبا، كما أنها تمثل قناة التوسع للمجال الحيوي لروسيا، فهي الخاصرة الروسية الغربية من جهة أوروبا، وفي الوقت نفسه ظلت الممر الرئيس للتهديدات الأوروبية لروسيا قديماً وحاضراً وحتى مستقبلاً، وهي فروض الجغرافيا التي لا يمكن تغييرها أو إزاحتها جانباً في التفكير الاستراتيجي[2].

---

[1] أحمد ناجي قمحة، نحو صياغة إطار جيواستراتيجي قادر على الردع، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام الدولية، العدد (213)، (القاهرة: تموز 2018)، ص6.

[*] أوكرانيا: تقع في أوروبا الآسيوية إذ يحدّها مَنْ الشرق روسيا الاتحادية، مَنْ الشمال بيلاروسيا، مَنْ الغرب بولندا وسلوفاكيا والمجر، مَنْ الجنوب الغربي رومانيا ومولدوفيا، ومن الجنوب البحر الأسود وبحر آزوف، تشكل مساحتها الإجمالية (603.700) كم^2، وهي دولة موحدة تتألف مَنْ (24) محافظة، وجمهورية مستقلة ذاتياً "القرم"، وتتمتع اثنتان مَنْ المدن بمركزية خاصة وهما كييف العاصمة وسيفاستوبول التي تضم أسطول البحر الأسود الروسي وفقاً لاتفاق تأجير بينهما. وهي ذات نظام نصف رئاسي مع فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

[2] عبد علي كاظم المعموري، المزاحمة في قلب الأرض (المزاحمة الروسية للولايات المتحدة الأميركية)، ط1، (بيروت: دار روافد للطباعة والنشر والتوزيع، 2017)، ص143.

وتعد أوكرانيا دولة صناعية ومصدرة للمعدات والتكنولوجيا المدنية والعسكرية خصوصاً، فهي ثاني قوة عسكرية في أوروبا بعد روسيا، ويبلغ تعداد جيشها النظامي (788) ألف جندي مقاتل مدرب تدريباً عالياً، وتملك ترسانة نووية ضخمة تم تسليمها إلى روسيا في إطار معاهدة ستارت الخاصة بتخفيض الأسلحة النووية الموقعة في عام 1994، كما تملك مصانع للإنتاج الحربي المتقدم وتصدر الطائرات والدبابات. وفي المجال العلمي، فهي دولة متقدمة جداً خاصةً في مجال الفضاء، وتملك (16) قمراً صناعياً لأغراض الاستكشافات والبحث العلمي، وتنتج وتصدر الأقمار الصناعية، وتحتل أوكرانيا المركز (29) اقتصادياً على مستوى العالم، وهي تسير بخطوات جادة نحو مزيد من التقدم الاقتصادي خاصة، بعد تغيير سياساتها إلى السوق الحر عقب انهيار الاتحاد السوفيتي[1].

اما فيما يتعلق بإقليم شبه جزيرة القرم[*]، فهو إقليم يتمتع بالحكم الذاتي في إطار سيادة الدولة الأوكرانية، التي كانت أحد مؤسسي الاتحاد السوفيتي التي انضمت إليه في عام 1922، ويتمتع الإقليم بغالبية سكانية ذات أصل روسي[**]. ويقع إقليم القرم على البحر الأسود وفيه ميناء سيفاستبوبول[***]، وهو حيوي بالنسبة إلى روسيا الاتحادية وطريقها إلى مضيق البسفور، ويمثل هو وميناء طرطوس في سوريا، نقطتي ارتكاز لروسيا على البحر الأبيض والأسود وطريقها الوحيد إلى المياه الدافئة. هذه مَنْ ناحية، أما مَنْ الناحية الأخرى، فإن شبه جزيرة القرم لها أهمية اقتصادية كبيرة لروسيا الاتحادية، إذ تبلغ مساحتها (26) ألف كم، وتتمتع بثروات طبيعية مهمة، سواءً كانت معدنية أو زراعية[2].

---

[1] قاسم محمد عبيد ومحمد ميسر فتحي، الأزمات الدولية ومستقبل التوازنات الجيوستراتيجية العالمية (الأزمة السورية والاوكرانية أنموذجاً)، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العددان (43-44)، (بغداد: تموز 2016)، ص86.

[*] إذ يوجد في شبه جزيرة القرم مقر قيادة الأسطول الروسي في البحر الأسود والذي يعود لأكثر مَنْ مائتي عاماً، مما يجعل للموقع الجغرافي لشبه الجزيرة أهمية كبيرة في استراتيجية الأمن القومي الروسي.

[**] إذ يشكل نسبة سكانها الروس (60%) مَنْ مجموع سكانها.

[***] إذ تضم هذه القاعدة على (300) سفينة حربية روسية، ويعمل بها (26) ألف جندي.

[2] أرشد مزاحم مجبل، الأزمة الأوكرانية وسمات التغيير في التوازن الدولي، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد (11)، السنة الثالثة، (بغداد: تشرين الثاني 2014)، ص75.

فأوكرانيا بثقلها الجيوبولتيكي بعيون الروس، ظلت محط نظر استراتيجي دائم، فضلاً عن أن مشروع روسيا في إقامة الاتحاد الأوراسي لا يعد لهُ قيمة من دون أوكرانيا، كما نرى بالمقابل، لا تقلّ أوكرانيا أهمية بالنسبة لكل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، فقد أشار الاستراتيجي الأمريكي بريجنسكي بخصوصية أهمية التموضع الجيوبولتيكي لأوكرانيا في كتابه **(رقعة الشطرنج)** قائلاً: **(يجب استخدام "أوكرانيا" لمنع روسيا من النهوض مجدداً، والسيطرة على أوراسيا)**[1]، فأوكرانيا، مساحة وسكاناً، هي أكبر دولة أوروبية خارج الاتحاد الأوروبي، الذي يسعى لأن يكون الإطار المستقبلي للقارة، ثقافياً واقتصادياً وسياسياً، وخارج الحلف الأطلسي، الإطار الأمني للكتلة الغربية. كما تُعدّ أوكرانيا الممر الرئيس حتى الآن لأنابيب النفط والغاز الروسي إلى أوروبا الغربية.

المحور الثاني: الأزمة الأوكرانية

عانت أوكرانيا بعد اعلان استقلالها في عام 1991 من سلسلة أزمات سياسية حديثة، بسبب الأهمية الجيوستراتيجية التي تتمتع بها بالدرجة الأساس، إذ أنها دخلت وخلال العقد الممتد ما بين عامين (2004-2014) فقط، في ثلاث أزمات جيوسياسية وجيوستراتيجية تميزت بكونها مترابطة ومتداخلة بشكل كبير، نتجت عن الصراع على النفوذ بين الولايات المتحدة الأمريكية والغرب من جهة، وروسيا من جهة أخرى. وكان أول تلك الأزمات في عام 2004 فيما سمي بالثورة البرتقالية السلمية، وثم في عام 2010 أبان انقسام قطبي الثورة البرتقالية، "فيكتور يوشتشينكو" و"يوليا تيموشينكو"، ثم في عام 2013 على خلفية تعليق الحكومة الأوكرانية توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وما أعقب ذلك من تدخلات أمريكية وروسية في الشأن الداخلي الأوكراني، للتأثير على مستقبل الخارطة السياسية الأوكرانية، باتجاه مصالح كل منها في منطقة أوراسيا[2].

ويمكن تقسيم أسباب الأزمة الأوكرانية الأخيرة، إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية، والتي تتمثل في الآتي:

1. الأسباب الداخلية

---

[1] نقلاً عن: عبد علي كاظم المعموري، مصدر سبق ذكره، ص147.

[2] كوثر عباس الربيعي، الأزمة الأوكرانية والعلاقات الروسية-الأمريكية: التاريخ والجيوستراتيجية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العددان (45-46)، (بغداد: آب/ كانون الأول 2016)، ص152.

أن جذور الأزمة الأوكرانية المعاصرة تعود إلى ربع قرن مضى، أي منذ حصول أوكرانيا على استقلالها من الاتحاد السوفيتي في كانون الأول 1991، إذ ظلت أوكرانيا منقسمة تاريخياً وثقافياً وحضارياً بل حتى جغرافياً، بين توجهين داخليين رئيسين هما:

الأول: يرى أنها جزء من الإرث السوفيتي، ويجب أن تظل على علاقات وثيقة مع روسيا. **والثاني،** يرى أنها يجب أن تنفتح بدرجة أكبر على الغرب.

وعلى مدار ثلاثة عشر عاماً، فشلت النخبة السياسية الأوكرانية في التغلب على الانقسامات السياسية الداخلية[*]، وفي بناء اقتصاد قوي يضمن استقرار الدولة السياسي. وعلى خلفية ذلك الفشل السياسي والاقتصادي والفساد الإداري، اندلعت الثورة البرتقالية في أوكرانيا في تشرين الثاني 2004، في إطار ما عرف بالثورات الملونة في دول شرق أوروبا، بعد ظهور دلائل واتهامات رئيس الوزراء الاوكراني فيكتور يانوكوفيتش، الموالي لروسيا، بتزوير نتائج الانتخابات الرئاسية. وقد أجبرت تلك الثورة يانوكوفتش آنذاك على إعادة الانتخابات، التي أدت إلى فوز الزعيم المعارضة فيكتور ياشنكو الموالي للغرب. والتي وصلت بكل من فيكتور يوشتشينكو و يوليا تيموشينكو إلى السلطة، في حين دفعت فيكتور يانوكوفيتش إلى المعارضة، ثم عاد يانوكوفيتش إلى منصب في السلطة في عام 2006، عندما أصبح رئيس الوزراء في تحالف الوحدة الوطنية، حتى أجريت انتخابات مبكرة في أيلول 2007 أعادت تيموشينكو رئيساً للوزراء مرة أخرى، وقد انتخب يانوكوفيتش رئيساً لاوكرانيا في عام 2010[1].

وبوصول المعارضة البرتقالية إلى الحكم في أوكرانيا، بدأت الانقسامات التاريخيّة والعرقيّة بين أطياف المعارضة بالظهور إلى العلن. فمن جهة الأحزاب الموالية لروسيا الاتحادية والتي تأخذ جذورها مَنْ شرق البلاد تطالب بالانضمام إلى الحلف الاقتصادي مع روسيا الاتحادية، ومن جهة أخرى الأحزاب التقليديّة المعارضة لروسيا الاتحادية كالجبهة الوطنيّة وغيرها يُطالبون بانضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي والحلف

---

[*] فهو بلد متعدد الأثنيات والأعراق والأديان واللغات، ومنقسم بين شرق يتكلم سكانه الروسية ويرون في روسيا بلدهم الأم، و"فيكتور يانوكوفيتش" واحد مَنْ هؤلاء، وبين غرب يتكلم اللغة الأوكرانية ويدعو إلى الانضمام لأوروبا.

[1] محمد مطاوع، تفسير السياسات الأمريكية– الأوروبية والروسية تجاه الأزمة الأوكراني: إدراكات مختلفة، ومصالح متعارضة ومتشابكة، وسيناريوهات مستقبلية، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد (13)، (الدوحة: آذار 2015)، ص7.

الأطلسي. وبين الاثنين، عاشت أوكرانيا فترة تمزق كبيرة تمثلت بتخوين الفرقاء بعضهم لبعض، وبلغت الذروة أخيراً بتوقيع الرئيس الأوكراني المخلوع عام 2014 "فيكتور يانوكوفيتش" اتفاقيات مع روسيا الاتحادية، لدعم الاقتصاد الأوكراني ومساعدة الحكومة الأوكرانية لمواجهة ديونها المستحقة[1].

وقد اندلعت تظاهرات في تشرين الثاني مَنْ العام 2013، بدءاً مَنْ كييف بعد رفض الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش –المقرب من روسيا–، اتفاقية تؤمن المزيد مَنْ التقارب الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي لصالح التقارب مع روسيا الاتحادية. وذلك بقبول العرض الروسي بالحصول على قرض بقيمة (15) مليار دولار، إذ أدى هذا القرار إلى بدء الاحتجاجات ضد الحكومة الأوكرانية[2]، مطالبين بانضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي.

كما شهدت تلك التظاهرات زيادة مستمرة وملحوظة بعد أن عرض الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش على المعارضة برئاسة أرسينى ياتسينيوك و فيتالى كليتشكو أن يشغلا منصب رئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء[3] على التوالي.

وقد تصاعدت وتيرة الاحتجاجات مع بداية عام 2014، والتي رافقتها أعمال عنف أدت إلى مقتل عدد من المحتجين، وايضاً من القوات الأمنية الحكومية، وتحت الضغط العالمي تراجع الرئيس المخلوع وأعطى المعارضة مطالبها التي لم تكتف بما قد أعلنته سابقاً، بل طالبت بخلع الرئيس ومحاكمته، ففي ظل تلك الظروف صوت مجلس النواب على عزل الرئيس يانوكوفيتش، ورافق ذلك الاجراء، إلغاء قانون اللغة للأقليات وبضمنها اللغة الروسية، وتم إعلان اللغة الأوكرانية لغة رسمية وحيدة للبلاد[4].

---

[1] أرشد مزاحم مجبل، مصدر سبق ذكره، ص 76.

[2] جون جي ميرشايمر، لماذا يتحمل الغرب مسؤولية الأزمة في أوكرانيا؟ الأوهام الليبرالية التي استفزت بوتين، ترجمة: أحمد مطر، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد (11)، السنة الثالثة، (بغداد: تشرين الثاني 2014)، ص182.

[3] سوران إسماعيل عبد الله، القوة الذكية في إدارة الأزمات الدولية، ط1، (عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019)، ص221.

[4] كوثر عباس الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص 153.

وانتشرت الاحتجاجات في العاصمة الأوكرانية على أثر إلغاء قانون اللغة للأقليات، ورأى سكان تلك الأقاليم، ولا سيّما شبة جزيرة القرم، إن القرار عنصري ويدل على الاتجاهات المعادية لروسيا، ففي 16 آذار 2014 تم اجراء استفتاء للانفصال عن أوكرانيا والانضمام إلى روسيا، وجاءت النتيجة لصالح الانضمام إلى روسيا، وبنسبة (95%). وبعد هذا التصويت أقر المشرعون الروس إبطال القوانين الأوكرانية في شبة جزيرة القرم، وإخضاعها للتشريعات الروسية، وحدد البرلمان مهلة حتى 1 كانون الثاني 2015، من أجل تحقيق الاندماج الاقتصادي والمالي والائتماني لشبه جزيرة القرم، وتوحيد النظم القانونية والتشريعات بما هو قائم في الاتحاد الروسي[1].

ويمكن ارجاع أسباب حدوث الأزمة الأوكرانية إلى الأسباب الاقتصادية بامتياز، وبتأثير العوامل الآتية:

العامل الأول: اعتماد أوكرانيا على الغاز الروسي بشكل أساس، وبنسبة (82%) من احتياجها، بالمقابل فأن ارتفاع سعر الغاز الروسي المصدر إلى أوكرانيا، كبد الاقتصاد الوطني خسائر بلغت نحو (20) مليار دولار[2].

العامل الثاني: القروض التي تلقتها أوكرانيا بين 2008–2009 مَنْ صندوق النقد الدولي، على أن تقوم بتسديدها مع بداية عام 2012، والتي أدت إلى تفاقم الأزمة.

العامل الثالث: الانخفاض الملحوظ في حجم التبادل التجاري مع شركاء كييف الاستراتيجيين، في الدرجة الأولى روسيا، وبعض بلدان رابطة الدول المستقلة.

العامل الرابع: قبول الرئيس الأوكراني المخلوع فيكتور يانوكوفيتش المساعدات الروسية، وعضوية الاتحاد الأوراسي برعاية موسكو[**]، وتفضيلها على اتفاق مع الاتحاد الأوروبي[3].

2. الأسباب الخارجية

---

[1] المصدر السابق، الصفحة نفسها.

[2] حسني عماد حسني العوضي، السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، ط1، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017)، ص38.

[*] لأن أوكرانيا كانت قد طالبته بقرض يبلغ (20) مليار يورو، ولكن الغرب ربط علاقته بأوكرانيا بالإفراج عن الزعيمة السجينة "يوليا تيموشينكو".

[3] أرشد مزاحم مجبل، مصدر سبق ذكره، ص 77.

إن للتنافس الأمريكي والاتحاد الأوروبي على اوكرانيا من جهة، وروسيا الاتحادية من جهة ثانية، دور أساس في دعم واشعال الأزمة الأوكرانية، فمنذ سقوط حائط برلين في عام 1989، تخوف الأمريكيون مَنْ أن تتحد أوروبا وروسيا في نظام اتحادي، قد يهدّد تفوق الولايات المتحدة الأمريكية ومكانتها. لذلك جرى الاهتمام بدول أوروبا الشرقية (بين روسيا وأوروبا الغربية)، التي باتت ذات أهمية استراتيجية كبيرة[*].

وتعدّ الولايات المتحدة الأمريكية أوكرانيا (ثاني أكبر دول أوروبا الشرقية)، مَنْ أهم الدول التي يتوجب إدخالها في حضن الحلف الأطلسي، لما لها مَنْ بعد جغرافي يلعب دوراً مهماً في المواجهات العسكرية بين الحلف وروسيا، وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على الاتحاد الأوروبي، لبدء عملية التقارب مع أوكرانيا بهدف إدخالها في الاتحاد[1].

كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تشجيع المعارضة الأوكرانية من أجل الإطاحة بالرئيس "فيكتور يانوكوفيتش"، لتحقيق هدفها في القضاء على التواجد العسكري الروسي في القرم، والمتمثل بالأسطول البحري في قاعدة سيفاستوبول والاستيلاء عليها، وذلك بأنزال الوحدات العسكرية الأمريكية في محاولة لتطويق دولة القياصرة. وبذات الوقت محاولة توسيع حلف شمال الأطلسي، كعنصر أساس في استراتيجية أوسع تهدف إلى اخراج أوكرانيا من الفلك الروسي ودمجها بالغرب[2].

وهو ما أفصح عنه بوضوح نائب الرئيس الأمريكي للمدة (2009–2017) "**جو بايدن**" لوسائل الاعلام، عندما قال: **(بلادنا معنية بتطوير التعاون مع أوكرانيا، والأهمية الأكبر بالنسبة إلينا، تكمن في القرم، إذ كان مقدراً لهذه المنطقة أن تصبح قاعدة عسكرية للناتو وللجيش الأمريكي)**[3].

---

[*] برزت الأهمية عندما لم يلتزم جورج بوش الأب بالوعد الذي أعطاه إلى "ميخائيل غورباتشوف"، والذي ينص على أن تعمد الولايات المتحدة الأمريكية إلى حلّ الحلف الأطلسي بمجرد أن يحل الاتحاد السوفيتي حلف وارشو، لا بل على العكس عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إدخال الكثير مَنْ الدول الأوروبية الشرقية إلى هذا الحلف وذلك بهدف زيادة الانقسام بين أوروبا وروسيا.

[1] أرشد مزاحم مجبل، مصدر سبق ذكره، ص 77.

[2] جون جي ميرشايمر، مصدر سبق ذكره، ص178.

[3] نقلاً عن: عبد علي كاظم المعموري، مصدر سبق ذكره، ص152.

وعندما أطاحت (انتفاضة) الأوكرانيين بالرئيس فيكتور يانوكوفيتش الموالي لروسيا، وأعاد البرلمان الأوكراني العمل بدستور عام 2004، الذي يعزز مَنْ سلطتي البرلمان ورئاسة الحكومة، وأسقط قانون منع التظاهر، وأصدر قانون بالإفراج عن يوليا تيموشنكو، إيذاناً بخروج البلاد مَنْ الفلك الروسي، والدخول في الفلك الأوروبي، ردت روسيا ومؤيدوها باحتلال برلمان منطقة القرم، وتشكيل حكومة جديدة موالية لموسكو، وبإجراء استفتاء حول مصير جزيرة القرم في 16 آذار 2014[1]. وهذا بدوره أدى إلى زيادة العقوبات على روسيا الاتحادية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

المحور الثالث: الأداء الاستراتيجي لروسيا الاتحادية تجاه الأزمة الأوكرانية

تمثل أوكرانيا حلقة مهمة واستراتيجية في تواصل روسيا الاتحادية مع العالم، أي تعمل على فك العزلة عن روسيا وتعزيز وجودها على الساحة الدولية، بسبب كونها تستأثر بغالبية سواحل البحر الأسود، ففي حالة خروج أوكرانيا عن دائرة النفوذ الروسي، سيعمل على عزل روسيا عن أوروبا ويفرض عليها تكريس طابعها الاسيوي وتقليص نفوذها وطابعها الأوروبي[2].

كما تعددت أهمية أوكرانيا بالنسبة إلى روسيا الاتحادية جيوسياسياً واقتصادياً ولوجستياً، فهي المنطقة الضعيفة (البطن) في جسد دائرة النفوذ الروسي، كما وصفها المفكر الاستراتيجي الروسي الكسندر دوغين (Alexander Dogin)، إذ يعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وظهور مؤشرات عديدة لميول أوكرانيا نحو الغرب، قد جعلها تتحول إلى ما يشبه مركزاً أمنياً بالنسبة إلى الغرب، في منطقة متقدمة داخل القطب الشرقي، أو بتعبير آخر أصبحت تقترب من أن تؤدي دور حصان طروادة للغرب في دائرة النفوذ الروسية، وهو ما جعل "دوغين" يؤكد ضرورة الحيلولة دون حدوث ذلك، والذي يتبناه "بوتين"، كما يتبين من وثائق الأمن القومي الاستراتيجي الروسي منذ عام 2002[3]، ومن تلك الأهمية ما يأتي:

---

[1] للمزيد ينظر: محمد ميسر المشهداني، مستقبل التوازنات الجيواستراتيجية العالمية (دراسة في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الشاملة واستراتيجيات القوى المنافسة)، ط1، (عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2017)، ص434-435.

[2] بومنجل خالد وفرق مجيب الرحمان المهدي، إدارة النزاع في أوكرانيا بين المقاربة الأمنية الروسية والامريكية، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، المانيا، 2018، ص80.

[3] محمد مطاوع، مصدر سبق ذكره، ص8.

1- **الموقع الجيوسياسي:** تعد اوكرانيا بوابة للنفوذ الروسي في أوروبا وطريق أمداد الغاز الروسي إليها. كما أن روسيا التي بات يؤرقها وصول نفوذ الغرب إلى جوارها المباشر الواسع، لا تستطيع أن تترك أوكرانيا تصبح جزءاً من منظومته الأمنية والاقتصادية، فضلاً عن المشاعر القومية الروسية تجاهها، فأنها تعد ضمن منطقة المصالح المتميزة والحصن الاستراتيجي الأخير الذي يعزلها عن الغرب وحلفائه[1].

2- **الإمكانات الاقتصادية:** يعتمد الاقتصاد الروسي على أوكرانيا من خلال عائدات الغاز، إذ يمر فيه نصف صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا، وهو ما يدعم الاقتصاد الروسي ويقصر المسافات وتكاليف النقل، وتعد أوروبا أكبر مستهلك للطاقة وتحصل على الوقود النووي من روسيا، وأنّ صراع النفوذ بين الغرب وروسيا الاتحادية في أوكرانيا، الذي ظهر في أزمة الغاز التي نشبت بين الدولتين، أدّى إلى قطع الغاز الروسي عن أوكرانيا وعن أوروبا، إذ تمتد أنابيب الغاز الروسي المتجه إلى أوروبا عبر أراضيها، فضلاً عن المخاطر الضمنية مَنْ خسارة للسوق الأوروبي. وهذا ما يدل على أنّ سقوط أوكرانيا في حضن الغرب يُقلل الخيارات الجيوسياسيّة الروسيّة في المنطقة[2].

كما أن التجارة بين كييف وروسيا هي من المصادر الأساس لتنمية الاقتصاد الاوكراني، فضلاً عن مجال الإنتاج الزراعي كذلك تعد الموانئ في اوديسا وسباستبول، ركيزة في دعم خط التجارة الروسي، فضلاً عن وجود الأسطول العسكري الروسي بوجودها في البحر الأسود، والعبور منه إلى المياه الإقليمية الدافئة[3].

3- **الروابط القومية والثقافية:** هناك ترابط وثيق فيما بين روسيا وأوكرانيا، ناتج عن علاقات تاريخية ممتدة ومتعددة الجوانب العرقية والاقتصادية والثقافية والاستراتيجية، فقد استمرت أوكرانيا جزءاً مَنْ الإمبراطورية الروسية والاتحاد السوفيتي مَنْ القرن التاسع عشر، تربطهما حدود مشتركة، كما تعد أوكرانيا المكان الذي أسست عليه السلالة الروسية الأولى[4].

---

[1] عماد قدوة، محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب: أوكرانيا بؤرة للصراع، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد (9)، (الدوحة: تموز 2014)، ص44.

[2] سوران إسماعيل عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص225.

[3] للمزيد ينظر: وسيم خليل قلعجية، روسيا الأوراسية (زمن الرئيس فلاديمير بوتين)، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص300.

[4] حسني عماد حسني العوضي، مصدر سبق ذكره، ص38.

فاستكملت روسيا سعيها في السيطرة على مجالها الإقليمي، ومنع الولايات المتحدة الأمريكية من الهيمنة عليه من خلال دعاوي وأسباب كثيرة أهمها، الروابط العرقية مع الشعوب التي تتكلم باللغة الروسية لأجل ذلك تدخلت في جورجيا، واليوم تتدخل في أوكرانيا لحماية الشعب الروسي في جزيرة القرم وبعض المناطق الشرقية في أوكرانيا، إذ أن (24%) من نسبة سكان أوكرانيا الشرقية هم يتكلمون اللغة الروسية، ويعتبرون أن روسيا بلدهم الام، وعلى الرغم من كونهم لا يمثلون سوى خمس السكان، إلا أن بصمتهم الثقافية تذهب بعيداً، إذ كانت اللغة الروسية هي اللغة الأولى في البلاد، وعندما وصل الرئيس "فيكتور يوشينكو" ذي الميول الغربية إلى الحكم في عام 2005، كانت نحو (60%) من البرامج التلفزيونية والصحف باللغة الروسية و(40%) بالاوكرانية، وعندما ترك منصبه في عام 2010 تحولت النسبة إلى العكس تقريباً[1]، كما يشير الخبير الروسي الكسندر لي بالقول: "**أن الهوية الروسية هي الدفاع الرئيس الذي يقف وراء سيطرتها على جزيرة القرم، وأن روسيا تعدها جزءاً من أراضيها**"[2]. ومن هذه المنطلقات ترى روسيا أن أي زعزعة للأمن الأوكراني، هو تهديد مباشر لأمنها القومي، وأن أي دعم خارجي للمعارضة الأوكرانية يعد جزءاً من المشروع الأمريكي الهادف إلى محاصرة روسيا.

فتتطلع أوكرانيا منذ ذلك الوقت (وخاصة سكان المنطقة الغربية)، إلى الانفتاح على الغرب وخصوصاً الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، خسارة أوكرانيا بالنسبة الى روسيا، ليست خسارة جيوسياسية فحسب، بل خسارة لجزء مَنْ التاريخ والذاكرة ومكونات الهوية الروسية[3].

فقد قام الرئيس بوتين بالضغط على الحكومة الجديدة في "كييف" لثنيها عن الاصطفاف مع الغرب ضد روسيا، موضحاً بأنه سيحطم أوكرانيا كدولة (بالمعنى الوظيفي للدولة)، قبل أن يسمح لها أن تصبح معقلاً للغرب على الحدود الروسية. ولتحقيق هذه الغاية قام بتوفير الدعم الدبلوماسي والاسلحة والمستشارين للانفصاليين الروس في شرق اوكرانيا، الذين يدفعون البلاد باتجاه الحرب الاهلية، وقام بحشد جيش كبير على الحدود الاوكرانية مهدداً باجتياح أوكرانيا في حال اتخذت الحكومة اجراءات صارمة ضد المتمردين،

---

[1] كوثر عباس الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص151.

[2] نقلاً عن: قاسم محمد عبيد ومحمد ميسر فتحي، مصدر سبق ذكره، ص87.

[3] سوران إسماعيل عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص75.

وقام أيضاً برفع أسعار الغاز بشكل حاد وطالب الحكومة الاوكرانية دفع مستحقات الغاز الروسي السابقة، وبذلك بدأ بوتين التعامل بشكل خشن مع اوكرانيا[1].

والذي يعبر عن محاولة روسيا المحافظة على قوتها الجيو استراتيجية بدلاً من القوة العسكرية، والذي عرف بـ**(مبدأ بوتين)** في العلاقات الدولية، مع التركيز على اعتماد القوة الناعمة في التعامل مع الأزمة الأوكرانية بشكل خاص، والمنطقة بشكل عام.

المحور الرابع: الأداء الاستراتيجي الأمريكي تجاه الأزمة الأوكرانية

لقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على توظيف تطور الأحداث في أوكرانيا، من أجل جر روسيا الاتحادية إلى نزاع عالمي وإضعافها وتفكيكها، في ظل محاولات الجانب الأمريكي لزرع النزاع داخل البيت الأوروبي، ما قد ينذر أيضاً بمزيد من الاستعصاء على مسرح التفاوض الدولي، وقد يؤدي تفاقم الأزمات الدولية إلى خروج الوضع عن السيطرة بفعل الغرور الأمريكي[*]، خاصة وأنه في حال اشتعال الحرب على مقربة من الحدود الأوروبية، فإن الأوروبيون هم الذين سيدفعون الثمن، في ضوء تذكير فلاديمير بوتين غير مرة، بأن روسيا الاتحادية دولة نووية ولن تخضع للابتزاز[2].

وبذلك ابتدأ "باراك أوباما" ولايته الثانية، بواقعية تمثلت في التأكيد على أن الوجود العسكري الأمريكي المتقدم، ما زال هو الحاجز المعتمد عليه أمام المنافسين الجدد من القوى العظمى، أي روسيا الاتحادية، وهو ما ترجمه الموقف الأمريكي في إدارة الأزمة الأوكرانية من محاولة وضع الدرع الصاروخي للناتو في خاصرة روسيا[3].

---

[1] وسيم خليل قلعجية، مصدر سبق ذكره، ص298.

[*] صرح اليكس بوشكوف رئيس لجنة الشؤون الدولية في مجلس الدوما الروسي أن احتمال نشوب حرب في جنوب شرق أوكرانيا لايزال قائماً، إذ أن واشنطن وكييف تريدان حل الأزمة الأوكرانية بالطرق العسكرية.

[2] وسيم خليل قلعجية، مصدر سبق ذكره، ص 310.

[3] علي زياد عبدالله العلي، مؤشرات القوة والتأثير في الاستراتيجية الامريكية، ط1، (بيروت: دار السنهوري، 2016)، ص242.

إذ عمدت الولايات المتحدة على التقرب من حدود روسيا عبر البوابة الأوكرانية، **لتحقيق مجموعة أهداف**، أهمها هي[1]:

1- السيطرة عليها وادخالها ضمن الحلف الأطلسي، مما يسمح للغرب بالاقتراب من روسيا ومنعها من مد نفوذها خارج الحدود. كما يكون متداخل في الحديقة الخلفية لروسيا، من خلال انتزاع نفوذ روسيا الجيوسياسي عن هذه المنطقة، التي تعد منفذ على البحر الأسود، حلفاء روسيا وتطويقها.

2- ستسمح بوجودها وتحكمها بالبحر الأسود وبحر قزوين، القادر على أن يؤدي إلى الالتفاف على تركيا كجسر جوي وحيد للعبور إلى الشرق الأوسط.

3- التمكن من استغلال الموارد الاقتصادية في البحر الأسود وبحر قزوين، من مثل أبار النفط. وتحويل أوكرانيا إلى ممرات اجبارية إلى أسواق روسيا والشرق.

وان الهدف من استمرار أوروبا بعمليات الاندماج والشراكة الأوروبية والاطلسية مع أوكرانيا، هو الإحاطة بروسيا، وجعل أوكرانيا كدرع وحصن لأوروبا من التمدد الروسي، واضعاف جدوى الاتحاد الاقتصادي الاوراسيوي الذي تسعى روسيا لجعله يماثل الاتحاد الاوربي.

ويرجع قيام الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي- بتدخلهما في أوكرانيا، وسعيهما لتغيير نظام الحكم فيها، من خلال الدعم المالي والتأييد السياسي وأنشطة المخابرات، ولم تقدر واشنطن أن أوكرانيا هي نقطة تماس مباشر مع الأمن القومي الروسي، وأن موسكو ليس لديها مجال للمناورة أو المرونة عندما يتعلق الأمر بها[2].

وبذلك نلحظ، امتاز عهد "باراك أوباما" وفقاً لمؤشرات استخدامات القوة، والتي يمكن وصفها بالإدارة الجديدة نتيجة الطابع التصارعي العنيف، التي تبنته بأسلوب مخفي وغير منظور، من خلال تزايد عدد الأزمات الدولية والصراعات، ومن أهمها الأزمة الأوكرانية، إذ مارست استراتيجية مختلفة، لا تعتمد بشكل فعال على ممارسة القوة الصلبة بشكل مباشر، بل معتمداً على أسلوب القيادة من الخلف، والتي وفرت لإدارة

---

[1] قاسم محمد عبيد ومحمد ميسر فتحي، مصدر سبق ذكره، ص87.

[2] سوران إسماعيل عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص228.

"أوباما" فرصة الانتشار والتوسع بضخ الأزمات والصراعات الدولية، من دون الانغماس بها بشكل مباشر، والتي بدورها مكنت الولايات المتحدة الأمريكية من ديمومة عجلة القوة والتأثير في النظام الدولي[1].

وقد استخدم الغرب أخر أدواته التي تمثلت بنشر القيم الغربية، وترويج الديمقراطية في أوكرانيا، ودول الاتحاد السوفيتي الأخرى، الأمر الذي تطلّب تمويل الافراد والمنظمات المؤيدة للغرب، في مساعيه لسحب أوكرانيا مَنْ دائرة النفوذ الروسي، إذ قدرت فيكتوريا نولاند مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون أوروبا واوراسيا، في كانون الأول 2013 حجم المساعدات (الاستثمارات) الأمريكية لأوكرانيا منذ عام 1991، بأكثر مَنْ خمس مليارات دولار في اطار مشروع (بناء المستقبل الذي تستحقه).

وكجزء مَنْ جهودها في هذا المجال مولت الحكومة الأمريكية المنحة الوطنية للديمقراطية. وبدورها مولت هذه المنظمة غير الربحية أكثر مَنْ (60) مشروعاً، لتعزيز المجتمع المدني في أوكرانيا التي وصفها رئيس المنحة الوطنية للديمقراطية "**كارل جيرشمان**" "بالجائزة الكبرى". لذلك عدّت هذه المنظمة فوز "يانوكوفيج" بالانتخابات الرئاسية الاوكرانية لعام 2010 تقويضاً لأهدافها، الأمر الذي دفعها لزيادة دعمها للمعارضة والعمل على تقوية المؤسسات الديمقراطية في أوكرانيا[2].

وتشير تطورات الأحداث الأوكرانية، بأن هذه الأزمة ليست وليدة لحظتها، وإنما جرى التخطيط لها منذ حقبة ليست قصيرة، ويظهر سياق تفاعلاتها أنها أكبر بكثير من احتجاجات وطنية، بل أنها ترتبط إلى حد كبير بالعلاقات القارية المتشابكة بين أوروبا وروسيا، والتدخلات الأمريكية من جهة، وتضارب مصالحهم من جهة ثانية، كما أنها تشكل تهديداً لروسيا الناهضة والداعية إلى عالم متعدد الأقطاب أكثر توازناً[3].

فكما نلحظ، أن الأزمة الأوكرانية هي أزمة داخلية، ساعدت في تفجيرها العوامل الخارجية، فإنها اتسعت وألقت بتداعياتها على العلاقات الأمريكية والروسية ودول الاتحاد الأوروبي، إذ أثبت الموقف الروسي في دعم استقلال القرم في المفاوضات الدولية، سواءً مع الولايات المتحدة الأمريكية أو مع دول الاتحاد

---

[1] علي زياد عبدالله العلي، مصدر سبق ذكره، ص242-243.

[2] جون جي ميرشايمر، مصدر سبق ذكره، ص181.

[3] محمد ميسر المشهداني، مصدر سبق ذكره، ص426.

الأوروبي، فاستقلال القرم أصبح واقعاً وحقيقة لا رجعة فيها، بتوقيع الرئيس بوتين في 22 آذار 2014[1]، مراسيم الاعتراف باستقلال القرم، فيما يحتفل يوم 18 اذار 2019 بافتتاح أحد اطول الجسور في العالم والذي يربط شبه جزيرة القرم بروسيا بشكل مباشر[2].

فقد أثبت تطور الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على الصعيد الدولي، أن بروز روسيا كقطب دولي مؤثر في الساحة الدولية، بإمكانها أن تتخذ عقوبات شديدة بحق أوكرانيا بسبب حكامها الجدد المعادين لها مثل إلغاء تخفيض أسعار الغاز الذي تستورده أوكرانيا مَنْ روسيا، وطرد اليد العاملة الأوكرانية في روسيا. بالمقابل بينت الأزمة الأوكرانية للعالم أجمع حقيقة السياسة الأمريكية وزيف ادعائها بحقوق تقرير المصير. فقد أيدت استقلال جنوب السودان وسراييفو وتيمور الشرقية بوصفه حقاً مَنْ حقوق الإنسان، لكن تنتهك هذا الحق في القرم.

وان الأزمة الأوكرانية مثلت رغبة القيادة الروسية في تأكيد دور روسيا كلاعب دولي لا يمكن تجاوزه أو اختراق أمنه القومي في محاولة لاستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدها منذ سقوط الاتحاد السوفيتي، وتصحيح الخلل في التوازن العالمي مع الولايات المتحدة الأمريكية في علاقة أكثر تكافؤ بين شريكين على قدم المساواة في إطار نظام متعدد القوى ينهي الاحتكار والتفرد الأمريكي في إدارة الشأن الدولي وأزماته.

وقد أظهرت هذه الأزمة مدى انكشاف وضعف النفوذ الدولي الأمريكي والأوروبي في التأثير على التطورات الجارية في العالم، إذ بدا واضحاً للجميع أنهما لم يعدان كما كانتا من قبل قوى دولية (سياسياً أو عسكرياً) كبرى، فقد عجزت القوى الأوروبية التقليدية (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بريطانيا) والولايات المتحدة، عن الوقوف في وجه روسيا ومنعها من غزو واحتلال القرم، أو حتى إجبارها على قبول التصور الغربي لحل الأزمة، وهو ما يعني اخراج الاتحاد الأوروبي من معادلات التوازن في المستقبل.

---

[1] سوران إسماعيل عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 228.

[2] قناة RT الروسية الناطقة بالعربية في تغطيتها لاحتفال افتتاح الجسر الرابط بين القرم وروسيا من قبل الرئيس بوتين على الرابط: https://arabic.rt.com/rtonline/video/1020269

بدلاً من الخاتمة

أن الأهمية الجيو استراتيجية التي تتمتع بها أوكرانيا، جعلتها بؤرة للصراع الدولي بين الولايات المتحدة وحلفائها، الساعين بقوة إلى التمدد نحو تخوم موسكو، مع روسيا التي تسعى هي الاخرى الى ضبط ايقاع التحولات الاستراتيجية لترصين مجالها الحيوي، فهي أزمة عملت على فرض تحولات جذرية في طبيعة العلاقات الدولية، في منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، والتفاعلات ونمط التوازنات الجيو استراتيجية العالمية، تبعاً لما شكلته من تحولات في موازين القوة للدول، وانعكاساتها على هيكل النظام الدولي.

فبدا واضحاً إصرار الإرادة الروسية في التعامل مع بقية أطراف معادلة الصراع في الأزمة الأوكرانية، والتي تحتوي على مواطن القوة والطاقة، وكمكون جيو استراتيجياً من يسيطر عليه يصبح طرفاً مهماً في إدارة حركة التوازنات الجيو استراتيجية العالمية، وإدارة النظام الدولي.

وأن الولايات المتحدة لا تريد الدخول في مواجهات عسكرية، مما تنعكس تداعياته على طبيعة التوازن الهش في النظام الدولي، وكما ذكر الكاتب الأمريكي توماس فريدمان (Thomas L.Fredman)، إن التوجه للقوى الدولية الفاعلة والمؤثرة لا يذهب إلى حرب باردة جديدة، وإنما هو مزيج من العولمة وثورة تقنية المعلومات حسب، كما أن الصراع بين روسيا والولايات المتحدة، يظل قائماً لاختلاف الرؤية بإزاء طبيعة الاوضاع العالمية، كما أن طبيعة العقوبات والسياسات التي اعتمدتها ادارة " دونالد ترامب" قد ساهمت بتعميق الازمة وتجذرها واتساعها. مما يعني استمرارها للزمن قابل.

قائمة المصادر

1. أحمد ناجي قمحة، نحو صياغة إطار جيواستراتيجي قادر على الردع، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام الدولية، العدد (213)، (القاهرة: تموز 2018).
2. أرشد مزاحم مجبل، الأزمة الأوكرانية وسمات التغيير في التوازن الدولي، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد (11)، السنة الثالثة، (بغداد: تشرين الثاني 2014).
3. بومنجل خالد وفرق مجيب الرحمان المهدي، إدارة النزاع في أوكرانيا بين المقاربة الأمنية الروسية والامريكية، ط1، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018).
4. جون جي ميرشايمر، لماذا يتحمل الغرب مسؤولية الأزمة في أوكرانيا؟ الأوهام الليبرالية التي استفزت بوتين، ترجمة: أحمد مطر، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد (11)، السنة الثالثة، (بغداد: تشرين الثاني 2014).
5. حسني عماد حسني العوضي، السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، ط1، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017).
6. سوران إسماعيل عبد الله، القوة الذكية في إدارة الأزمات الدولية، ط1، (عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019).
7. عبد علي كاظم المعموري، المزاحمة في قلب الأرض (المزاحمة الروسية للولايات المتحدة الأميركية)، ط1، (بيروت: دار روافد للطباعة والنشر والتوزيع، 2017).
8. علي زياد عبدالله العلي، مؤشرات القوة والتأثير في الاستراتيجية الامريكية، ط1، (بيروت: دار السنهوري، 2016).
9. عماد قدوة، محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب: أوكرانيا بؤرة للصراع، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد (9)، (الدوحة: تموز 2014).
10. قاسم محمد عبيد ومحمد ميسر فتحي، الأزمات الدولية ومستقبل التوازنات الجيوستراتيجية العالمية (الأزمة السورية والاوكرانية أنموذجاً)، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العددان (43-44)، (بغداد: تموز 2016).

11. كوثر عباس الربيعي، الأزمة الأوكرانية والعلاقات الروسية–الأمريكية: التاريخ والجيوستراتيجية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العددان (45–46)، (بغداد: آب/ كانون الأول 2016).
12. محمد مطاوع، تفسير السياسات الأمريكية– الأوروبية والروسية تجاه الأزمة الأوكراني: إدراكات مختلفة، ومصالح متعارضة ومتشابكة، وسيناريوهات مستقبلية، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد (13)، (الدوحة: آذار 2015).
13. محمد ميسر المشهداني، مستقبل التوازنات الجيواستراتيجية العالمية (دراسة في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الشاملة واستراتيجيات القوى المنافسة)، ط1، (عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2017).
14. وسيم خليل قلعجية، روسيا الأوراسية (زمن الرئيس فلاديمير بوتين)، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016).
15. قناة RT الروسية الناطقة بالعربية في تغطيتها لاحتفال افتتاح الجسر الرابط بين القرم وروسيا من قبل الرئيس بوتين. https://arabic.rt.com/rtonline/video/1020269